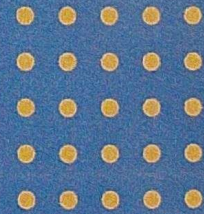


الدكتور محمد لمين بن قايد علي



الوجيز في القانون التجاري

- الأعمال التجارية
- التاجر
- المحل التجاري



الدكتور محمد أمين بن قايد علي

الوجيز في القانون التجاري
"الأعمال التجارية - التاجر - المحل التجاري"



عنوان الكتاب: الوجيز في القانون التجاري "الاعمال

التجارية-التاجر-المحل التجاري

اسم المؤلف: الدكتور محمد لمين بن قايد علي

الحجم: 15,5 × 23,5

عدد الصفحات: 210

ISBN: 978-9969-615-38-8

منشورات دارلايمة، 2025

الإيداع القانوني: أكتوبر- 2025

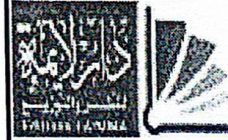
جميع الحقوق محفوظة

للتواصل معنا

القليعة-تيزازة- الجزائر

الهاتف النقال: 550.085.725 (0) 213 +

WWW.NLLIBRAIRIE.COM



حقوق النشر محفوظة لمنشورات دارلايمة © 2025

يمنع طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من أشكال
الطباعة أو النسخ أو الترجمة أو التسجيل المرئي والمسموع أو
الاختزان بالحسابات الإلكترونية وغيرها من الحقوق إلا بإذن
مكتوب من دار النشر لايمة.

الفهرس

5.....	مقدمة.....
الفصل الأول	
الإطار المفاهيمي للقانون التجاري	
10.....	♦ المبحث الأول نشأة القانون التجاري.....
10.....	المطلب الأول القانون التجاري في العصور القديمة.....
12.....	المطلب الثاني في العصور الوسطى.....
13.....	المطلب الثالث العصر الحديث
14.....	المطلب الرابع تطور القانون التجاري في التشريع الجزائري.....
16.....	♦ المبحث الثاني ماهية القانون التجاري.....
17.....	المطلب الأول تعريف القانون التجاري وخصائصه.....
17.....	الفرع الأول تعريف القانون التجاري.....
19.....	أولاً: النظرية الموضوعية.....
19.....	ثانياً: النظرية الشخصية.....
20.....	الفرع الثاني خصائص القانون التجاري.....
21.....	أولاً: حديث النشأة.....
21.....	ثانياً: السرعة في التنفيذ.....
22.....	ثالثاً: تدعيم الثقة والائتمان.....
23.....	رابعاً: شهر النشاط والقائم به.....
23.....	المطلب الثاني علاقة القانون التجاري بفروع القانون والعلوم الأخرى.....
24.....	الفرع الأول علاقة القانون التجاري بالقانون المدني.....
25.....	الفرع الثاني علاقة القانون التجاري بالقانون الجنائي.....
26.....	الفرع الثالث علاقة القانون التجاري بالقانون الدولي.....
27.....	الفرع الرابع علاقة القانون التجاري بعلم الاقتصاد.....
28.....	المطلب الثالث مدى استقلالية القانون التجاري عن القانون المدني.....
29.....	الفرع الأول نظرية وحدة القانون الخاص.....

- 31.....الفرع الثاني استقلالية القانون التجاري عن القانون المدني
- 32.....الفرع الثالث موقف المشرع الجزائري
- 33.....♦ المبحث الثالث نطاق ومصادر القانون التجاري
- 33.....المطلب الأول نطاق القانون التجاري
- 34.....الفرع الأول المذهب الشخصي
- 35.....الفرع الثاني المذهب المادي
- 36.....الفرع الثالث موقف المشرع الجزائري
- 37.....المطلب الثاني مصادر القانون التجاري
- 38.....الفرع الأول المصادر الرسمية
- 39.....أولاً: التشريع
- 41.....ثانياً: العرف والعادة التجارية
- 42.....أولاً: العنصر المادي
- 42.....ثانياً: العنصر المعنوي:
- 43.....ثالثاً: مبادئ الشريعة الإسلامية
- 43.....الفرع الثاني المصادر التفسيرية
- 44.....أولاً: القضاء
- 45.....ثانياً: الفقه

الفصل الثاني

الأعمال التجارية وأنواعها

- 49.....♦ المبحث الأول التمييز بين العمل التجاري والعمل المدني
- 50.....المطلب الأول ضوابط التمييز بين العمل التجاري والعمل المدني
- 50.....الفرع الأول النظريات الموضوعية
- 50.....أولاً: نظرية المضاربة
- 51.....ثانياً: نظرية التداول
- 52.....الفرع الثاني النظريات الشخصية
- 52.....أولاً: نظرية الحرفة

53.....	ثانيا: نظرية المقاوله.....
54.....	الفرع الثالث موقف المشرع الجزائري.....
55.....	المطلب الثاني أهمية التمييز بين الأعمال التجارية والأعمال المدنية.....
55.....	الفرع الاول من حيث عنصر السرعة.....
55.....	أولا: الاختصاص.....
60.....	الفرع الثاني من حيث عنصر الائتمان والآثار المترتبة عن التصرف.....
64.....	الفرع الثالث من حيث صفة الأشخاص القائمين بالتصرف.....
65.....	♦ المبحث الثاني أنواع الأعمال التجارية.....
66.....	المطلب الأول الأعمال التجارية بحسب الموضوع.....
67.....	الفرع الأول الأعمال التجارية المنفردة.....
67.....	أولا: الشراء من أجل البيع.....
71.....	ثانيا: العمليات المصرفية وعمليات الصرف.....
74.....	ثالثا: السمسرة، الوساطة والوكالة بالعمولة.....
74.....	رابعا: الأعمال التجارية البحرية.....
75.....	الفرع الثاني الأعمال التجارية على وجه المقاوله.....
76.....	أولا: مقاولات الإنتاج او التصنيع.....
76.....	ثانيا: مقاولات الاستغلال.....
77.....	ثالثا: مقاولات الخدمات.....
78.....	المطلب الثاني الأعمال التجارية بحسب الشكل.....
78.....	الفرع الأول التعامل بالسفينة.....
79.....	اولا: البيانات الإلزامية.....
79.....	ثانيا: البيانات الاختيارية.....
80.....	الفرع الثاني الشركات التجارية.....
81.....	الفرع الثالث وكالات ومكاتب الأعمال.....
82.....	الفرع الرابع العمليات المتعلقة بالمحل التجاري.....
83.....	الفرع الخامس العقود المتعلقة بالتجارة البحرية والجوية.....

المطلب الثالث الأعمال التجارية بالتبعية.....	84
الفرع الأول شروط اعتبار العمل عملا تجاري بالتبعية.....	84
الفرع الثاني نطاق تطبيق الأعمال التجارية بالتبعية.....	86
المطلب الرابع الأعمال التجارية المختلطة.....	88
الفرع الأول تحديد مفهوم الأعمال التجارية المختلطة.....	88
الفرع الثاني النظام القانوني للأعمال التجارية المختلطة.....	89

الفصل الثالث

التاجر والتزاماته المهنية

♦ المبحث الأول تعريف التاجر وشروط اكتسابه الصفة.....	93
المطلب الأول تعريف التاجر.....	94
المطلب الثاني الشروط القانونية اللازمة لاكتساب صفة التاجر.....	97
الفرع الأول مزاولة الأعمال التجارية على وجه الامتهان.....	98
أولاً: الاعتياد.....	98
ثانياً: ممارسة العمل بصفة مستقلة.....	99
الفرع الثاني الأهلية التجارية.....	100
أولاً: أهلية الراشد.....	100
ثانياً: أهلية القاصر المرشد.....	101
ثالثاً: أهلية المرأة المتزوجة.....	102
ثالثاً: أهلية الأجنبي.....	103
الفرع الثالث الممنوعون من مزاولة النشاط التجاري.....	103
أولاً: الممنوعون بنص قانوني.....	104
ثانياً: الممنوعون بموجب طبيعة النشاط.....	104
ثالثاً: الممنوعون بصدور حكم قضائي يثبت إدانتهم.....	105
♦ المبحث الثاني التزامات التاجر.....	105
المطلب الأول الالتزام بمسك الدفاتر التجارية.....	107
الفرع الأول تعريف الدفاتر التجارية.....	108

108.....	الفرع الثاني أهمية الدفاتر التجارية
109.....	أولاً: أهمية الدفاتر التجارية بالنسبة للتاجر
109.....	ثانياً: أهمية الدفاتر التجارية بالنسبة للدولة
110.....	الفرع الثالث أنواع الدفاتر التجارية
111.....	أولاً: الدفاتر الإلزامية أو الإجبارية
113.....	ثانياً: الدفاتر التجارية الاختيارية
113.....	الفرع الرابع تنظيم الدفاتر التجارية
114.....	أولاً: كيفية مسك الدفاتر التجارية
115.....	ثانياً: مدة الاحتفاظ بالدفاتر التجارية
115.....	الفرع الخامس حجية الدفاتر التجارية
117.....	أولاً: حجية الدفاتر التجارية لفائدة التاجر
120.....	الفرع السادس القواعد المقررة لكيفية الرجوع الى الدفاتر التجارية
120.....	أولاً: التقديم أو الاطلاع الجزئي
121.....	ثانياً: الاطلاع الكلي أو التسليم
121.....	الفرع السابع الجزاءات المترتبة عن الإخلال بالالتزام بمسك الدفاتر التجارية
122.....	ثانياً: الجزاءات الجنائية
122.....	المطلب الثاني الالتزام بالقيد في السجل التجاري
122.....	الفرع الأول مفهوم القيد في السجل التجاري
123.....	أولاً: تعريف السجل التجاري
123.....	ثانياً: أهمية القيد في السجل التجاري
125.....	ثالثاً: وظائف القيد في السجل التجاري
125.....	الفرع الثاني شروط القيد في السجل التجاري
128.....	الفرع الثالث الجهات المشرفة على السجل التجاري
132.....	أولاً: المركز الوطني للسجل التجاري
133.....	ثانياً: المراكز المحلية للسجل الوطني
134.....	الفرع الرابع الإجراءات المتبعة للقيد في السجل التجاري
134.....	أولاً: بالنسبة للشخص الطبيعي

134.....	ثانيا: بالنسبة للشخص المعنوي.....
136.....	الفرع الخامس أثار القيد في السجل التجاري.....
137.....	أولا: اكتساب صفة التاجر.....
137.....	ثانيا: اكتساب الشركة الشخصية المعنوية.....
138.....	ثالثا: اكتساب الشركة صفة التاجر.....
138.....	رابعا: الاحتجاج بالبيانات المقيمة بالسجل التجاري.....
139.....	الفرع السادس أثار عدم القيد في السجل التجاري.....
139.....	أولا: جزاء عدم الالتزام بالقيد في السجل التجاري.....
140.....	ثانيا: جزاء القيد ببيانات خاطئة.....
141.....	ثالثا: جزاء مخالفة عدم إشهار البيانات القانونية.....
141.....	رابعا: جزاء عدم قيد التعديلات الطارئة.....
142.....	خامسا - جزاء مخالفة تقديم نسخ مزورة وعدم التجديد.....

الفصل الرابع

المحل التجاري

145.....	♦ المبحث الأول مفهوم المحل التجاري.....
147.....	المطلب الاول تعريف المحل التجاري وخصائصه.....
147.....	الفرع الاول تعريف المحل التجاري.....
148.....	الفرع الثاني خصائص المحل التجاري.....
149.....	المطلب الثاني الطبيعة القانونية للمحل التجاري.....
149.....	الفرع الاول نظرية الذمة المالية المستقلة او المجموع القانوني.....
150.....	الفرع الثاني نظرية المجموع الواقعي.....
151.....	الفرع الثالث نظرية الملكية المعنوية.....
152.....	المطلب الثالث عناصر للمحل التجاري.....
152.....	الفرع الأول العناصر المادية.....
154.....	الفرع الثاني العناصر المعنوية.....
159.....	♦ المبحث الثاني أبرز التصرفات الواردة على المحل التجاري.....

المطلب الأول بيع المحل التجاري.....	159
الفرع الأول شروط انعقاد بيع المحل التجاري.....	159
أولاً: الأركان الموضوعية.....	159
ثانياً: الأركان الشكلية.....	160
الفرع الثاني الآثار القانونية المترتبة على بيع المحل التجاري.....	161
أولاً: التزامات البائع.....	161
ثانياً: التزامات المشتري.....	162
المطلب الثاني رهن المحل التجاري.....	163
الفرع الأول موضوع الرهن.....	163
الفرع الثاني شروط إنشاء عقد رهن المحل التجاري.....	164
أولاً: الشروط الموضوعية.....	164
ثانياً: الشروط الشكلية.....	164
المطلب الثالث إيجار المحل التجاري.....	164
الفرع الأول مفهوم عقد الإيجار التجاري ومجال تطبيقه.....	165
أولاً: التراضي في عقد الإيجار.....	165
ثانياً: المحل في عقد الإيجار التجاري.....	165
ثالثاً: السبب في عقد إيجار المحل التجاري.....	166
رابعاً: الكتابة والرسمية.....	166
الفرع الثاني احكام عقد الايجار قبل التعديل لسنة 2005	167
أولاً: التنبيه بالإخلاء.....	167
ثانياً: التعويض الاستحقاق.....	168
الفرع الثالث: أحكام عقد الإيجار بعد تعديل 2005.....	168
أولاً: تغليب إرادة الأطراف.....	169
ثانياً: طرد المستأجر عند انتهاء مدة الإيجار ورفض التجديد.....	169
ثالثاً: إتمام عقد الإيجار التجاري بالصيغة التنفيذية.....	169
المطلب الرابع إيجار التسيير الحر.....	170
الفرع الأول تعريف إيجار التسيير الحر وخصائصه.....	170

اولا: تعريف ايجار التسيير الحر.....	170
ثانيا: خصائص ايجار التسيير الحر.....	171
الفرع الثاني شروط عقد التسيير الحر.....	172
اولا: الشروط الموضوعية.....	172
ثانيا: الشروط الشكلية.....	173
اولا: الكتابة الرسمية.....	173
ثانيا: الاشهار.....	173
الفرع الثالث اثار عقد التسيير الحر.....	174
اولا: اثار عقد التسيير الحر بالنسبة لأطرافه.....	174
ثانيا: اثار عقد التسيير الحر بالنسبة للغير.....	175
الفرع الرابع انقضاء ايجار التسيير الحر.....	176
اولا: الاسباب العامة.....	177
ثانيا: الاسباب الخاصة.....	177
♦ المبحث الثالث حماية المحل التجاري – دعوى المنافسة غير المشروعة.....	178
المطلب الاول تعريف دعوى المنافسة غير المشروعة واساسها القانون.....	178
الفرع الاول تعريف المنافسة غير المشروعة.....	178
ثانيا: الاساس القانوني لدعوى المنافسة غير المشروعة.....	179
المطلب الثاني شروط قيام دعوى المنافسة غير المشروعة.....	180
الفرع الاول الخطأ.....	180
الفرع الثاني الضرر.....	181
الفرع الثالث العلاقة السببية بين الخطأ والضرر.....	181
خاتمة.....	183
قائمة المصادر والمراجع.....	184
الفهرس.....	202